

أكد على هامش أنشطة اليوم الثالث والأخير لملتقى الكويت الاستثماري أن مجلس الوزراء على يقين تام بأن هناك بيروقراطية تعوق العملية الاستثمارية

الصالح: الحكومة تعكف على حلحلة أهم المعوقات التي تقف أمام التنمية

صفر: تنفيذ الخطة التنموية بحاجة إلى استثمارات تزيد على 3,5 مليارات دينار خلال 2012/2013

أساسي لتوفير بيئة الأعمال المستقرة والجاذبة للشركات والمقاولين حتى يتمكنوا من العمل في اطار ظروف آمنة.

من جانبه قال رئيس مجلس إدارة شركة الشال للاستشارات جاسم السعدون ان الكويت ليست لديها وحدات قياس صحيحة، وما قدم من أرقام عن انجاز 33٪ من خطة التنمية ليس بصحيح، مستندا إلى تجربتي تركيا والصين الناجحتين في مجال قياس مدى ما تم إنجازه على صعيد التنمية الاقتصادية، أما في الكويت فمزالنا الأرقام والنسب غير واضحة المعالم الخاصة بما تم إنجازه من التنمية الاقتصادية في البلاد.

وشرح السعدون على ضرورة تخفيف الاعتماد على النفط في الميزانية العامة، مبينا ان النفط يساهم بنسبة 94٪ من اجمالي الدخل.

أما عن محور تعديل ميزان العمالة، فقال: «ان مشكلة حقيقية» وأنهى السعدون حديثه قائلا: «ما نريده هو أن نصل إلى قناعة بإدراك المشكلات الحقيقية الناتجة من عدم اشراك المتخصصين في اتخاذ القرار.. وقد تضمنت الجلسة العديد من المداخلات، حيث قال رجل الأعمال د. مصطفى بهياني: «إننا بحاجة إلى خطة طارئة لأن خطة التنمية هذه تخصص الأجيال القادمة وتأمين مستقبلهم، فإذا فشلت الخطة يجب ان تكون هناك خطة بديلة يمكننا الاعتماد عليها». كما قال رجل الأعمال سعود صاهود: «لا اعتقد أن هناك ما يسمى بخطة التنمية، ولكنها عبارة عن مجموعة مشروعات كان ينبغي أن نتجزأ من قبل، كما يجب النظر إلى التجارب الناجحة، وأن بعض المستشارين في الدولة انتهت صلاحيتهم لأنهم يفكرون بطريقة قديمة لا تتناسب مع الحاضر».

استطرد قائلا: «وضعنا في 2010 أفضل من وضعنا في أبريل 2012، وإذا لم نطرح الأمور بلغة العالم وننظر إلى التجارب الناجحة فسنكون في مشكلة حقيقية». وأنهى السعدون حديثه قائلا: «ما نريده هو أن نصل إلى قناعة بإدراك المشكلات الحقيقية الناتجة من عدم اشراك المتخصصين في اتخاذ القرار.. وقد تضمنت الجلسة العديد من المداخلات، حيث قال رجل الأعمال د. مصطفى بهياني: «إننا بحاجة إلى خطة طارئة لأن خطة التنمية هذه تخصص الأجيال القادمة وتأمين مستقبلهم، فإذا فشلت الخطة يجب ان تكون هناك خطة بديلة يمكننا الاعتماد عليها». كما قال رجل الأعمال سعود صاهود: «لا اعتقد أن هناك ما يسمى بخطة التنمية، ولكنها عبارة عن مجموعة مشروعات كان ينبغي أن نتجزأ من قبل، كما يجب النظر إلى التجارب الناجحة، وأن بعض المستشارين في الدولة انتهت صلاحيتهم لأنهم يفكرون بطريقة قديمة لا تتناسب مع الحاضر».

● محمود فاروق

العبدالرزاق: نعمل على إيجاد شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص

تذليل المعوقات والصعاب التي تواجه المستثمرين، انطلاقا من دعم العملية الاستثمارية بالكويت والتي سوف تعود بالناتج الإيجابي على المسيرة التنموية في البلاد.

يجب أن تتوافر لها بيئة استثمارية جاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية ومن أجل ذلك يجب العمل على تذليل المعوقات والصعاب التي تواجه تلك العملية وهذا سوف تتم مناقشته ومن ثم تقديم ورقة عمل تتضمن الحلول المقترحة، فنحن نأمل أن تخرج من الملتقى في دورته الأولى نتائج ذات فائدة للجميع.

يذكر ان الملتقى الكويتي الاستثماري والذي يعقد في الفترة من 7-9 أبريل الجاري سوف يناقش العديد من القضايا والأمور الخاصة بعملية الاستثمار في الكويت وخصوصا البيئة الاستثمارية ومناقشة السبل التي يمكن عن طريقها تكوين بيئة استثمارية جاذبة لرؤوس الأموال، وذلك من أجل التماسيح مع سياسات الدولة التنموية والتي سوف تفتح مجالات استثمارية متنوعة، مع العمل على دراسة

تناولت الجلسة الرابعة والأخيرة من أعمال ملتقى الكويت الاستثماري الأول والتي كانت بعنوان «مشاريع التنمية في الكويت.. الفرص أمام الشركات الكويتية»، وأدار الجلسة الأمين العام لهيئة الملتقى الاعلامي العربي ماضي الخميس. وتطرقت الجلسة إلى ارتفاع اسعار الفائدة، والثقافة المجتمعية والوعي العام وضرورة ايقاف منافسة الحكومة للقطاع الخاص، مع التأكيد على أهمية التعليم والتوعية الاجتماعية للقضاء على السبلات المجتمعية التي تعوق التنمية.

في البداية قال وزير الأشغال ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية د. فاضل صفر ان الخطة الإنمائية الشاملة تتضمن أنواعا متعددة من المشاريع في شسني القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وتوليه جانبا كبيرا لمشروعات البنية التحتية، لاسميا أنها العمود الفقري للتنمية، علما بأن الرؤية الأميركية الحالية تضمنت حوالي 324 مشروعا رئيسيا و فرعا في مجالات البنية التحتية، وهي بحاجة إلى استثمارات لانجازها تزيد عن 3,5 مليارات دينار خلال المدة 2012/2013، وأن وزارة الأشغال العامة ستتولى تنفيذ 146 مشروع بنية تحتية».

وأفاد بأنه «يتم التعامل في الحكومة مع المشاريع بجوانبها المادية والبشرية كحزمة واحدة باعتبارها وحين لعلمة واحدة، ونحن نبتني منهاج تنمويا يقوم على تكامل معطيات الخطة مع الرؤية الأميركية بعيدة المدى للكويت». واستطرد قائلا: «إننا نعمل من منطلق أن مشاريع البنية التحتية هي في رأس اهتمام سلم الأولويات الوطنية باعتبارها قواعد وأعمدة التنمية، ولابد من التذكير بأن منهجنا التنموي يؤكد على أهمية أن تتضمن مكونات مشروعات البنية التحتية برامج تنموية رديفة لتطوير القوى البشرية الكويتية، باعتبار أن بناء وتأهيل وتدريب الكوادر الكويتية جزء لا يتجزأ من مكونات هذه المشاريع، وذلك لتمكين هذه الكوادر من ادارة وتشغيل مرافق وخدمات البنية التحتية مع العلم بأن حوالي 63٪ من مشاريع الخطة الإنمائية موجهة لبرامج التنمية البشرية».

أكد صفر ان التقدم التنموي المنشود لا يمكن أن يتحقق من دون دعم وتوفير الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، مشيرا إلى ان هذا أمر



.. ومرزوق الغانم متحدنا عن الأزمة المحلية

(المواطنون) فستكون هناك كارثة، وستعلن الأجيال القادمة العندين والنواب الذين يبيعون الأجيال القادمة من أجل الكرسي الأخضر، وهناك وزراء يخضعون لأي تهديد أو استجواب من النواب وعلى الوزراء أن يصرروا على موقفهم وإن كانوا في الجانب الخاطئ». وعن قانون دعم المشروعات الصغيرة، قال انه سيتم مناقشته في جلسة للجنة المالية يوم الإثنين المقبل، وسيتم الأخذ بأي مقترحات وملاحظات تُشرف إلى معالجة النواقص في مشروع القانون، متوقعا إقراره في غضون شهر من الآن، على أن تصاغ اللائحة التنفيذية في مدة لا تتجاوز 6 أشهر.

وأكد على ضرورة دعم الحكومة لهذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق تمويلها، بالإضافة إلى توفير الأراضي بأسعار مناسبة، مؤكدا أنه تم إلزام الحكومة بإنجاز عدد معين من المشاريع، ولا سيكون هناك حاسبة جادة لهم من قبل النواب. واما إذا كان مقترح زيادة رأسمال الشركات المدرجة وتحويله إلى مشروع، قال الغانم: «هناك أمور تم طرحها قابلة للتطبيق واقعية وأخرى غير قابلة للتطبيق وهناك أولويات يجب العمل على تطبيقها، لافتا أن هناك إشكاليات تشريعية يمكن أن تواجه بعض المقترحات وهناك أولويات نسعى لإنجازها في دور انعقاد الحالي».

من جانبه، قال رئيس اتحاد العقارين توفيق الجراح أنه في 2007 حضرنا مؤتمر «القطاع الخاص كداعم ومكرر وفر مؤجل» ومن كثرة التشخيص يبدو أن القطاع في اتجاه الموت، ومنها التي ان العنق في كل القطاعات الاقتصادية من أهم عناصر الإنتاج، وأضاف أن هناك إشكالية في قوانين الإسكان، لاسميا وأن قانون 9 و 8 لسنة 2008 لم يحقق الغرض منه، بل ارتفعت قيمة الأراضي بشكل كبير وزادت قيمة العقارات السكنية التي فتحت شهية ملاكها لتحويلها إلى استثماري، أما العقار التجاري ارتفعت أسعار المتر المربع إلى 75 دينارا للمتر ولابد من وجود توازن بين العرض والطلب، مشددا على ضرورة تحرير الأراضي. وبدوره قال نائب رئيس أول مدير إدارة فرص الملكية الخاصة في شركة كافر منير عن الدين أن الاقتصاد الكويتي بطبيعته اقتصاد جذاب للاستثمار، فالاستقرار في الكويت وسياحة القانون هي مميزات السوق الكويتية إضافة إلى وجود مستهلك واع.

● محمود فاروق



أنس الصالح متحدنا في الملتقى (متين غوزال)

تشجيع القطاع الخاص وحاليا هي تعمل على تبسيط الإجراءات المتعلقة بإدارة الشركات والهيئة العامة للصناعة، مستشهدا بالقرارات المتخذة بخصوص توزيع أراضي الشاذبية مع وضع معايير لنج الأراضي للمستثمرين والية سحبها أيضا ولكن هذا الأمر يتطلب بعض الوقت.

واتفق مع ما ذهب إليه جميع المحاضرين بان توفير الأراضي لا تزال إشكالية أساسية في الكويت، منها في ضرورة وجود أراض لاستغلالها كمخازن، لارتفاع تكلفة التخزين.

ولفت الصالح إلى أن التجارة تسعى وبالتنسيق مع الجهات المعنية لتفعيل الصندوق الوطني للتنمية ودعم قطاعات جذب الاستثمارات الأجنبية والسياحة الكويتية، مشيرا إلى أن هناك قانونا جديدا لهيئة الاستثمار الأجنبي لتفعيل دور الاستثمارات الأجنبية، مؤكدا على أهميته في دعم ركائز الاقتصاد الوطني. من جانبه، وصف عضو مجلس الأمانة النائب مرزوق الغانم الشد

«هيئة الأسواق» سيدة قراراتها تجاه الشركات الموقوفة

وتسيطر على جميع آليات تنظيم البورصة ولهم مطلق الحرية في قراراتهم ولا نستطيع ان نتدخل في عملها، اما فيما يتعلق في دور وزارة التجارة بالبورصة فهناك قانون الشركات يحكم الجميع حيث يعكف عليه حاليا لتدليله ليعطي آليات جديدة لوزارة التجارة فيما يخص الشركات غير مدرجة لتفعيل أدواتها والتعامل معها لحماية الشركات والمساهمين كون الشركات بالنهائية كيان قانوني يجب حمايتها. وحول مقترح وزيرة التجارة السابعة أمانى بورسلي حول إنشاء صندوق بقيمة 5 مليارات دولار لدعم شركات الاستثمار قال «لن أحيل ولن أميت هذا الاقتراح»، مبينا ان الاقتراح مازال تحت الدراسة وهو محل بحث حتى الآن.



جانبا من المشاركين في الملتقى بيومه الثالث

وزير التجارة يفتح الاجتماع الإقليمي الرابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ويؤكد حرص الكويت على تفعيل قواعد الحوكمة داخل مؤسساتها

لبرامج الخصخصة التي أطلقتها الحكومات في حينها، واليوم نرى في تقاريرنا المصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن هناك لمل هذا التوجه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في الوقت الذي تسعى فيه حكومات المنطقة إلى التخفيف من تأثير الأزمة المالية العالمية عبر شراء بعض الحصص في شركات خاصة كبيرة، خاصة في القطاع المالي. وتابع: خلال العقدين الماضيين، سعت حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى تبني برنامج الخصخصة، فيما نرى اليوم أن نشاط الخصخصة في هذه الدول يتجه نحو التباطؤ بشكل دراماتيكي. في الوقت الذي تستمر فيه الحكومات كمال أساسي للأصول في عدد القطاعات مثل الاتصالات والهيدروكربون، علاوة على ذلك فإن الإحصاءات في هذا المجال غير متوفرة، إلا أننا على يقين بأن القطاع العام يشكل جزءا كبيرا وهاما من اجمالي الناتج المحلي للمنطقة بالإضافة إلى عمليات التوظيف.

● منى الدغيهي

أهمية دعم مبدأ تطوير الحوكمة الرشيدة في جميع شركات القطاع العام والمؤسسات المملوكة للدولة من خلال مناقشة البدائل وتحليل الخيارات، ووضع التوصيات المناسبة وتحديد أولويات التطوير في هذا المجال.

من جهته، أشار نائب الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أيف إليزيم إلى أن المنظمة اختارت دولة الكويت لتعقد اجتماعها للدر الذي يليه الصندوق السبدي لدولة الكويت في اقتصادات منطقة الخليج، وقال إن هذا الملتقى يعد دلاة كافية لتوجه حكومات المنطقة بشكل أكبر نحو الحوكمة الرشيدة، والكويت أحد أبرز الدول التي تسعى بهذا الاتجاه، خاصة أن الحكومة الكويتية بصدده خصخصة بعض القطاعات الاقتصادية في البلاد. وأضاف: «تشير المعطيات الأخيرة إلى أن القطاع العام سيستمر في كونه الجزء الأساسي من اقتصادات المنطقة». وقال في السابق شهدنا تقلص للقطاعات المملوكة من قبل الحكومات في كل من أوروبا الشرقية وآسيا نتيجة

هامة على طريق سعيها لتحقيق الرؤية الاستراتيجية التي رسم ملامحها صاحب السمو الأمير، والهادفة إلى تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري إقليمي وعالمي».

وشدد الصالح على كلمته على أهمية التركيز على تحديد سبل تعزيز وعي كافة الأطراف المعنية حول أهمية الحوكمة الرشيدة والفعالة في جميع مؤسسات القطاع العام، بالإضافة إلى مراعاة اطر وممارسات الحوكمة القائمة في المؤسسات الحكومية في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بهدف تقييم آثارها على مدى قدرة تلك المؤسسات على القيام بالأعباء والمسؤوليات والواجبات المناطة بها». وأشار الصالح إلى أهمية توفير المجال لصانعي السياسات في المنطقة للحوار مع نظرائهم، في دول الاقليم الأخرى وكذلك في الدول أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بشأن المبادئ الدولية وكيفية تطبيقها بما يتوافق مع خصوصيات المناخ الاقتصادي والاجتماعي في دولهم. وختم الصالح بالتأكيد على

الحوكمة الرشيدة والشفافية في المؤسسات العامة.

وأشار إلى أن القطاع العام في دول المنطقة يلعب دورا اقتصاديا واجتماعيا أساسيا، ويستحوذ على الجانب الأكبر من النشاطات الاقتصادية في قطاعات الخدمات الأساسية، والاتصالات والصناعات النفطية وغيرها.

وأضاف الصالح: لا شك أن الدور الكبير والأساسي لمؤسسات القطاع العام في معظم بلدان منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا يضيف أهمية أكبر على هذا الاجتماع الإقليمي، ويؤكد التواجد المساهم لتعزيز قنوات التواصل والتفاعل والتعاون بين حكومات المنطقة من جهة، والاستفادة من خبراتكم الواسعة وتجارب بلدانكم المتنوعة من جهة أخرى.

وأعرب الصالح عن أمل الكويت في مواصلة تطوير علاقاتها مع المنظمة للاستفادة من خبراتها المتخصصة ومشورتها الفنية القيمة في مجال حوكمة مؤسسات القطاع العام، وفي مجالات أخرى كثيرة من بينها المجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، خاصة أن الكويت مقبلة على مرحلة انشائية

المنوحة، مشيرا إلى أن الشركات المدرجة المخالفة هناك جهات معنية ستأخذ القرارات اللازمة تجاهها. وفي كلمته لدى افتتاحه الاجتماع الإقليمي الرابع لفرع عمل حوكمة الشركات لمؤسسات الأعمال المملوكة للدولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لفت الصالح إلى أن رغبة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تنظيم مؤتمرها في الكويت يعكس مدى تقديرها للمبادرات البناءة التي اتخذتها دولة الكويت، ولاتزال تتخذها في سبل تعزيز نظم



وزير التجارة والصناعة أنس الصالح خلال إلقاء كلمته (متين غوزال)

اما بخصوص ارتفاع الأسعار المصطنع محليا والغش التجاري فقال الصالح ان الوزارة ستسابق الزمن لتفعيل قانون المنافسة مع عمل باجتها وفقا لما رسمه القانون لمحاربة هذا الارتفاع، مشيرا إلى أنه تم الوصول إلى توافق لاقرار قانون المنافسة لمكافحة الاحتكار.

وقبما يخص الشركات التي لم تعلن عن نتائجها في المدة القانونية المنوحة، قال الصالح ان الوزارة ستفعل أدواتها القانونية في حال عدم احترام الشركات للمدة

اختتمت امس أنشطة ملتقى الكويت الاستثماري الأول «الاستثمار في الكويت: الواقع.. العوائق.. الحل» حيث ناقشت أعمال الجلسة الخالفة التي كانت بعنوان «الخروج من الأزمة الاقتصادية.. رؤية الحكومة»، واستمرت لأكثر من ساعتين، برئاسة نائب رئيس غرفة التجارة والصناعة عبدالوهاب الوزان ويحضور كبير من رجال الاقتصاد والإعلاميين وعدد من أصحاب الاستثمارات في السوق المحلية ورؤساء مجلس بعض الشركات والمؤسسات المعنية أهم المعوقات الاستثمارية التي تعرقل عملية التنمية في الكويت.

وقد تحدث في الجلسة كل من وزير التجارة والصناعة أنس الصالح، ورئيس اللجنة المالية في مجلس الأمة النائب مرزوق الغانم، ورئيس اتحاد العقارين توفيق الجراح، ونائب الرئيس شريعة سنيان للإبحاث محمد رمضان، وأدار الجلسة نائب رئيس غرفة التجارة والصناعة عبدالوهاب الوزان.

وفي البداية قال وزير التجارة والصناعة أنس الصالح ان الحكومة تعكف حاليا على حلحلة أهم المعوقات التي تقف حائلا أمام التنمية الاقتصادية، وأهمها البيروقراطية في اجهزة الدولة عن طريق تبسيط الإجراءات المتعلقة بالدورة المستندية، بالإضافة إلى تسريع ما يمكن إقراره من قوانين وتشريعات، والتي من أهمها قانون الشركات، قانون حماية المنافسة لتنظيم بيئة الأعمال، فضلا على تفعيل الهيكلية المالية المضطربة في الدولة، علاوة على سعيها على توطئ رأس المال الكويتي، وأكد الصالح ان الوزارة تعي تماما أن الهدف الأساسي لاستراتيجيتها

«هيئة الأسواق» سيدة قراراتها تجاه الشركات الموقوفة

وقال وزير التجارة والصناعة أنس الصالح ان الحكومة تعكف حاليا على تفعيل تقرير اللجنة الاقتصادية التي شكلها صاحب السمو أمير البلاد الذي تضمن تقرير البنك الدولي وتقرير توني بلير وتقرير مكنزي وبمشاركة العديد من الشخصيات الاقتصادية، مبينا ان كل ما قدم للحكومة السابقة محل بحث ودراسة لاسميا ان هناك خطوات وقرارات وعزيمة صادقة لبدء خطوات الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع مجلس الأمة عبر التشريعات القانونية المتعلقة بذلك الشأن واللوائح والستور. وحول الشركات التوقفة في سوق الكويت للأوراق المالية قال الصالح ان هيئة أسواق المال سيدة قراراتها، مبينا ان هناك هيئة لأسواق المال تهيمن

قال وزير التجارة والصناعة أنس الصالح ان الحكومة تعكف حاليا على تفعيل تقرير اللجنة الاقتصادية التي شكلها صاحب السمو أمير البلاد الذي تضمن تقرير البنك الدولي وتقرير توني بلير وتقرير مكنزي وبمشاركة العديد من الشخصيات الاقتصادية، مبينا ان كل ما قدم للحكومة السابقة محل بحث ودراسة لاسميا ان هناك خطوات وقرارات وعزيمة صادقة لبدء خطوات الإصلاح الاقتصادي بالتعاون مع مجلس الأمة عبر التشريعات القانونية المتعلقة بذلك الشأن واللوائح والستور. وحول الشركات التوقفة في سوق الكويت للأوراق المالية قال الصالح ان هيئة أسواق المال سيدة قراراتها، مبينا ان هناك هيئة لأسواق المال تهيمن